

أبوظبي تمنح موسكو أول حصة في امتيازات النفط والغاز

اتفاقيات واسعة في مجالات الطاقة والصناعة والبيئة والوقود النووي



الطاقة أكبر محاور الشراكات الاستراتيجية الشاملة

وفي فبراير الماضي قامت روسيا بإعفاء مواطني الإمارات من تأشيرة السفر المسبقة بعد أن منحت الإمارات مواطني روسيا حق الحصول على تأشيرات الدخول في مطارات البلاد. وقال يوري فيداكاس، نائب رئيس البعثة في السفارة الروسية في أبوظبي إن استضافة الإمارات لجالية ناطقة بالروسية تضم نحو 100 ألف شخص، بينهم 40 ألف مواطن روسي ونحو 60 ألف مواطن من دول الاتحاد السوفيتي السابق، يعزز مفهوم التسامح وقيمتها ويقوي العلاقات بين البلدين. وتوقعت وكالة أنباء الإمارات أن تشهد العلاقات الاقتصادية والتجارية المزيد من التطور بعد زيارة بوتين إلى أبوظبي، حيث من المقرر أن تستكمل اللجان المشتركة وضع البات لتعزيز التعاون من معظم القطاعات الاقتصادية.

ويمثل القطاع السياحي محورا أساسيا بعد أن أصبحت الإمارات من أكبر الوجهات المفضلة للسياح الروس الذين تصدروا قائمة أكثر الجنسيات زيارة للإمارات خلال السنوات الثلاث الماضية. وبلغ عددهم في العام الماضي نحو 820 ألف سائح.

37
بالمئة نسبة ارتفاع التبادل التجاري بين الإمارات وروسيا العام الماضي لتصل إلى 3.5 مليار دولار

ويرتبط البلدان حاليا بنحو 111 رحلة أسبوعيا، والتي تنقل السياح والمستثمرين ورجال الأعمال، وهو ما يعكس عمق العلاقة المتنامية بين مختلف المناطق الروسية والإمارات.

خلال المرحلة المقبلة لتصل إلى أفق أوسع. وأكد أن روسيا تمثل إحدى الوجهات الواعدة للاستثمارات الإماراتية، التي تصدرت الاستثمارات الخليجية في روسيا وهي تشمل تجارة الجملة والتجزئة والقطاع العقاري والصناعي والمالي والتأمين والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والنقل والتخزين والتعليم. وشدد مسؤولون روس على أهمية علاقات روسيا بالإمارات في إطار اتفاقية الشراكة الاستراتيجية، التي جعلت العلاقات بين البلدين أكثر قوة وقربا وأن الإمارات أصبحت من أهم شركاء روسيا في الشرق الأوسط. وتنص الاتفاقية على تنمية التعاون بين البلدين في المجالات السياسية والأمنية والتجارية والاقتصادية والسياحية والثقافية إضافة إلى المجالات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية.

في العام الماضي ليصل إلى نحو 3.5 مليار دولار، وهي تؤكد استمرار ذلك النمو الجامح خلال العام الحالي. ويتضح حجم الشراكة المتنامية بين البلدين في وجود أكثر من 3 آلاف شركة روسية تعمل في الإمارات، يمتد نشاطها إلى كافة القطاعات التجارية والصناعية والسياحية، إضافة إلى النفط والغاز، في وقت تجاوزت فيه استثمارات الإمارات في روسيا حاجز المليار دولار. وقال وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية الإماراتية عبدالله ال صالح إن حجم التبادل التجاري بين الإمارات وروسيا بلغ خلال السنوات الخمس الماضية نحو 17.5 مليار دولار. وأضاف أن الشراكات الحالية بين البلدين والمقومات الاقتصادية الواعدة تؤكد أن أحجام التبادل التجاري والاستثماري ستواصل النمو

نقلت زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الإمارات، التحالفات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين إلى أفق جديدة. وأكد مسؤولون ومراقبون أنها ستعزز القفزات الكبيرة التي شهدتها تلك التحالفات منذ توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية خلال زيارة ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان إلى موسكو في يونيو 2018.

عالي الحموضة. وقال محللون إن الاتفاقية، وهي أول مشاركة لشركة نفط وغاز روسية في امتيازات أبوظبي، تمثل خطوة كبيرة لتعزيز العلاقات الاستراتيجية المتنامية بين البلدين منذ توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية في يونيو 2018. كما وقع البلدان اتفاقية إطارية للتعاون بين أدنوك ووك أويل والصندوق الروسي للاستثمار المباشر، تهدف لاستكشاف فرص ومجالات التعاون المستقبلي في "امتياز غشا". وقال سلطان بن أحمد الجابر وزير الدولة والرئيس التنفيذي لمجموعة أدنوك، إن انضمام لوك أويل إلى امتياز غشا يكتسب أهمية خاصة ضمن جهودنا لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز، في إطار سعينا لعقد شراكات استراتيجية.

وأكد فاجيت الكبروف الرئيس التنفيذي لشركة لوك أويل أن "الشركة مستعدة لتسخير كافة الخبرات التي تملكها لإنجاح مشروع امتياز غشا المتميز، الذي يتماشى تماما مع استراتيجية لوك أويل".

وأشار كيريل ديمترييف رئيس الصندوق الروسي للاستثمار المباشر إلى أن مشروع غشا يوفر الكثير من فرص الاستثمار للصندوق السيادي الروسي وشركة لوك أويل.

كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الطاقة والصناعة الإماراتية ونظيرتها الروسية ومذكرة تفاهم بين مؤسسة الإمارات للطاقة النووية والمؤسسة الحكومية للطاقة النووية الروسية في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وانهضت فرق مشتركة من المسؤولين في بحث مجالات التعاون الصناعي والعلمي والتقني والاستثمار المشترك والعمل على تحفيز وتسهيل قيام الشركات المختصة في الدولتين وتطوير مشاريع صناعية مشتركة والاستفادة من القدرات والإمكانات الصناعية لدى الدولتين واستكشاف فرص التعاون للدخول في أسواق جديدة. وتشير البيانات إلى تحول كبير في العلاقات بين البلدين حيث تظهر ارتفاع حجم التبادل التجاري بنسبة 37 بالمئة

أبوظبي - تحولت العاصمة الإماراتية أمس إلى ورشة عمل كبيرة لمباحثات الوفد الروسي الكبير المرافق للرئيس فلاديمير بوتين، والذي يضم عددا كبيرا من المسؤولين ورجال الأعمال مع نظرائهم الإماراتيين. وازدحمت عشرات الاتفاقيات والمفاتيح الاقتصادية والاستثمارية على طاولات المباحثات، التي تسعى لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري، والتي تمتد من الطاقة والصناعة والسياحة والوقود النووي، إلى مجالات الصحة والتعليم والثقافة. وكان بوتين قد اختزل عمق العلاقة بوصفه التواصل الدائم بين البلدين، بالقول "لدينا تقاليد وممارسات معينة يمكننا من ضبط ساعة نشاطنا على توقيت واحد في اتجاهات وقضايا مختلفة لما فيه من فائدة كبيرة للمنطقة بأسرها".



فاجيت ألكبروف
لوك أويل ستسخر كافة خبراتها لإنجاح امتياز غشا المتميز

وجرى بحضور الرئيس الروسي وولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الاقتصادية والاستثمارية والبيئية، التي تهدف لتطوير الشراكة الاستراتيجية وفتح آفاق جديدة للعمل المشترك في مختلف القطاعات بين البلدين.

وكان من أبرز الاتفاقيات توقيع شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) اتفاقية مع شركة لوك أويل، تحصل الأخيرة بموجبها على حصة نسبتها 5 بالمئة في منطقة امتياز "غشا" للغاز

قطع الإنترنت يفاقم متاعب الاقتصاد العراقي المشلول

شركات التطبيقات الناشئة تخسر نحو مليار دولار خلال أسبوع واحد

يوميا، بحسب موظفة في شركة معروفة في العاصمة. وقالت الموظفة "لم نتمكن من حجز أي رحلات. كان بديلنا الوحيد العمل عبر الهاتف مع شركات في أربيل" كبرى مدن إقليم كردستان في شمال العراق الذي لم يطالها الحجب لارتباطها بالشبكة من خلال نظام مختلف. ويقول مراقبون إن جميع الحلول لا تحقق أي أرباح للشركات، بل فقط تخدم الاستثمارية في سوق العمل والحفاظ على الزبائن، في وقت يؤدي فيه إلى فقدان الكثير من الوظائف وتوقف مداخيل مئات الآلاف العوائل.

وأشارت الموظفة في شركة السفر إلى أن "أزمة الإنترنت أتت إلى أربعة من زملائنا العمل، لتخوفهم من عدم حصولهم على رواتب". وأكدت لأن تلك المخاوف دفعت "غالبية شركات السياحة إلى تقليل رواتب موظفيها بنسبة 30 بالمئة".

ويؤكد مزود خدمة الإنترنت في العراق لعملائهم أنه لا يمكن تحديد موعد معين أو جدول زمني لعودة الإنترنت أو رفع القيود الحالية. واعلنت وزارة الاتصالات نهاية الأسبوع الماضي أنها استحصلت على الموافقات الرسمية بشأن إعادة خدمة الإنترنت "على مدار الساعة ودون انقطاع"، لكن ذلك لم يترجم إلى الواقع حتى الآن.

وذكر أن من أكبر المتأثرين بقطع الإنترنت "النساء المعيلات والفتيات اللواتي لا يمكنهن العمل خارج المنزل" في بلد محافظ كالعراق. وأشار أيضا إلى أن الإحصاءات الأولية تؤكد أن هناك مثلا أكثر من 6 آلاف من سائقي السيارات والبراجات الذين يعتمد عملهم على تطبيقات شركات التاكسي التي تعمل بالإنترنت حصرا. وطال الحظر بشكل كبير أيضا مكاتب السياحة والسفر التي توقفت حوزاتها بشكل شبه تام، ووصلت خسائرها إلى نحو "15 ألف دولار



خدمات معطلة لحين عودة الإنترنت

وتويتر وإنستغرام) فتصل إلى نحو عشرة ملايين دولار يوميا. وقال أحد مؤسسي شركة ناشئة لريادة الأعمال في بغداد لوكالة الصحافة الفرنسية إن "عمليات البيع اوتلاين متوقفة منذ 12 يوما، لأنها تعتمد خصوصا على الإنترنت وتطبيقات التواصل". وأضاف طالبا عدم كشف اسمه "هناك أكثر من 15 ألف موقع مبيعات على الأقل في العراق، يصل عدد الطلبات التي تتلقاها إلى 225 ألف طلب يوميا، الأمر الذي يعني تسجيل خسائر تصل إلى عشرات ملايين الدولارات يوميا".

وزادت الشركة من وتيرة استخدام الاتصالات العادية والرسائل النصية بسبب انقطاع الإنترنت، ما أسفر عن خسائر مالية كبيرة. وتقدر منظمة "نيتيلوكس" غير الحكومية المتخصصة بالأمن السيبراني حجم الخسائر التي تكبدها الاقتصاد العراقي بأكمله، حيث لا تزال التجارة الإلكترونية ناشئة، بنحو 951 مليون دولار، في القطاع الخاص خلال 7 أيام فقط. أما القيود المفروضة منذ 12 يوما على شبكة الجيل الثالث للهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى مدير المحاسبة في شركة لتوصيل الطلبات تعمل بنظام تطبيق إلكتروني قوله، إن خسائر الشركة اليومية وصلت إلى أكثر من 50 بالمئة. ويفترض بالزبون الدخول إلى تطبيق التوصيل وتحديد طلبته التي تصل إلى الشركة فتتواصل مع البائع المعني لتحضير الطلب وإرساله، ويمكن للزبون متابعة العملية مباشرة عبر التطبيق. وقال مدير الشركة، الذي طلب عدم كشف هويته، إن "التطبيق لا يعمل، أقله ليس في كل مكان، حتى مع تطبيق في بي. إن، رغم أننا وضعنا خارطة يمكن تصفحها من دون إنترنت. هناك تأخير كبير، وبالتالي نخسر رضى زبائننا أيضا".

وللالتفاف على الحجب، تحرك العراقيون سرا لتزويد تطبيقات "في. بي. إن" وهي شبكة خاصة تتيح الاتصال بخوادم خارج البلاد. وأقدم آخرون على استخدام وسائل اتصال بالإنترنت الاصطناعية، وهي ذات تكلفة مرتفعة جدا، من أجل التواصل مع العالم الخارجي. لكن ذلك لم يوفر حلا كافيا لبعض الشركات التي تعتمد في عملها على الإنترنت.

تصاعدت الشكوى في أنحاء العراق من تأثير قيود الوصول إلى شبكة الإنترنت بعد اتساع تداعياتها على الكثير من الأعمال. وتقدر بعض التقارير خسائر مشاريع القطاع الخاص الناشئة بنحو مليار دولار خلال أسبوع واحد، في اقتصاد يعاني أصلا من شلل معظم النشاطات الاقتصادية.

من التطبيقات التجارية، رغم عودة الهدوء إلى شوارع البلاد التي شهدت احتجاجات دامية، أسفرت عن مقتل 110 أشخاص، بحسب المفوضية العراقية لحقوق الإنسان.

15
ألف موقع مبيعات تتلقى نحو 225 ألف طلب يوميا توقف نشاطها ومصدر دخلها

والاقتصاديين. وقالوا إن تلك الإجراءات، التي تهدف إلى قطع التواصل بين المحتجين والحد من تدفق الصور الدامية للمتظاهرين، أتت إلى قطع أرزاق الآلاف من أصحاب المشاريع الحرة الناشئة الذين خسروا حتى الآن ما يقارب مليار دولار. وتمتد التبعات الاقتصادية الكبيرة إلى الكثير من القطاعات الاقتصادية ونشاط مؤسسات الدولة، والتي أجبرت الحكومة على إعادة الإنترنت في ساعات الدوام الرسمي مع مواصلة حجب مواقع التواصل الاجتماعي، الذي يفاقم غضب معظم العراقيين. وتواصل الحكومة تطبيق تلك الإجراءات حتى الآن، التي تشمل الكثير